International Journal for Scientific Research (IJSR)

المجلة الدولية للبحوث العلمية

Vol. (3), No. (8) August 2024 الإصدار (3)، العدد (8)

دور الاقتصاد الرقمي على التنمية الاقتصادية في الأردن

علي عبد اللطيف النسور

دكتوراه الفلسفة في الدراسات الاقتصادية، جامعة الزقازيق، مصر 2018

ماجستير في الاقتصاد، جامعة البحر الأحمر، السودان 2013

بكالوريوس في الاقتصاد، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن 2005

ali_nsour@yahoo.com

ملخص البحث

تكمن أهمية هذا البحث في بيان والتعريف بالاقتصاد الرقمي والتحول الرقمي وكيفية استخدامه من قبل الحكومات والشركات لخدمة الاقتصاد الوطني في الأردن ومن خلال تلك الأهمية فان الهدف الرئيسي لهذا البحث هو بيان دور الاقتصاد الرقمي في التنمية الاقتصادية وذلك من خلال دراسة عدة محاور رئيسية منها دراسة الاقتصاد الرقمي سواء كان بشكل عام أو على مستوى تجربة الأردن ودراسة التنمية الاقتصادية بشكل مختصر وبيان بعض مؤشراتها وتم اختيار مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي والبطالة والتضخم ودراسة الفترات ما قبل التحول الرقمي من عام 2015 – 2019 وبعد التحول الرقمي 2020 – 2023.

ومن خلال أهمية البحث وأهدافه كان لابد من صياغة فرضيات من اجل إثباتها أو نفيها وكانت تلك الفرضيات:

الفرضية الأولى: يوجد علاقة ارتباطية موجبة تؤدي الى ارتفاع في نسب التنمية الاقتصادية في الأردن نتيجة تطبيق الاقتصاد الرقمي (الرقمنة).

الفرضية الثانية: يوجد تشاركيه بين الجهات الرسمية المسؤولة عن الاقتصاد الرقمي والجهات الأخرى سواء كانت حكومية أو غير رسميه (قطاع خاص) التي تساهم في التنمية الاقتصادية.

ومن أجل إثبات تلك الفرضيات أو نفيها كان لابد من استخدام منهج معين وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي (الكمي) من خلال جمع البيانات والأرقام لمؤشرات التنمية الاقتصادية مع بيان وشرح مختصر للاقتصاد الرقمي في الأردن والتنمية الاقتصادية خلال الفترة المذكورة قبل وبعد التحول الرقمي.

وقد تم تقسيم هذا البحث الى خمسة مباحث فقد تحدثنا في المبحث الأول عن الاطار النظري للبحث وكان أهمها خطة البحث والمبحث الثاني تحدثنا به عن الاقتصاد الرقمي بشكل عام والمبحث الثالث الاقتصاد الرقمي في الأردن أما المبحث الرابع فقد تحدثنا عن التنمية الاقتصادية وكان اهم مبحث هو

المبحث الخامس فقد تحدثنا عن اختبار الفرضيات والنتائج والتوصيات ومن خلال هذا المبحث واستخدام المنهج الوصفي التحليلي (الكمي) توصلنا الى إثبات الفرضية الأولى المذكورة والتي اثبتنا من خلالها أن الاقتصاد الرقمي له دور كبير وتأثير على التنمية الاقتصادية أما الفرضية الثانية فقد اثبتنا انه فعليا يوجد تشاركيه بين الجهات المسؤولة عن الاقتصاد الرقمي والجهات الأخرى مثل القطاع الخاص أو قطاعات حكومية أخرى وبناء على ذلك تم استخراج جمله من النتائج والتوصيات ومن أهمها التالي:

النتائج:

- أن التحول الرقمي (الاقتصاد الرقمي) له دور كبير في التنمية الاقتصادية حيث يزيد من فرص العمل ويخفض من نسب البطالة ويخفض أيضا من نسب التضخم كما انه يساهم في ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي.
- ارتفاع أعداد المتدربين على استخدام التقنيات الحديثة وتكنلوجيا المعلومات مما يخفض من محو الأمية الرقمية لدى جميع فئات الإعمار.
- أن الاقتصاد الرقمي عمل على توفير الوقت والجهد بشكل كبير نتيجة استخدام التقنيات الحديثة
- وجود تشاركيه حقيقيه ومساهمه فعاله بين القطاعين الحكومي والخاص في مجال تكنلوجيا المعلومات والتحول الرقمي.

التوصيات:

- التحول الكامل وشمول جميع الخدمات الحكومية لتصبح رقمية بالكامل.
- زيادة أعداد المتدربين والحث على التعلم في استخدام التكنلوجيا المتقدمة وإنشاء مراكز متخصصة للتدريب وإدخال منهاج كامل للاقتصاد الرقمي في المدارس ليصبح مجتمع رقمي
- إنشاء تخصص جديد في الاقتصاد الرقمي واعتماده من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
- زيادة موازنة وزارة الاقتصاد الرقمي وحثها على الابتكار وعمل الأبحاث لمزيد من التقدم في والازدهار في مجال تكنلوجيا المعلومات لتصبح المملكة منافسه لدول العالم في هذا المجال.
- إزالة أي عقبات وعوائق أمام القطاع الخاص للتوسع في أعمالها من خلال التحول الرقمي بالكامل.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الرقمي، التنمية الاقتصادية، الأردن.

International Journal for Scientific Research (IJSR)

المجلة الدولية للبحوث العلمية

Vol. (3), No. (8) August 2024 الإصدار (3)، العدد (8)

The Role of the Digital Economy on Economic Development in Jordan

Ali Abdel Latif Al-Nsour
PhD in Economic Studies, Zagazig University, Egypt 2018
MA in Economics, Red Sea University, Sudan 2013
BA in Economics, Al-Balqa Applied University, Jordan 2005
ali_nsour@yahoo.com

Abstract of the research

The importance of this research lies in stating and defining the digital economy and digital transformation and how it is used by governments and companies to serve the national economy in Jordan. Through this importance, the main objective of this research is to state the role of the digital economy in economic development by studying several main axes, including studying the digital economy, whether in general or at the level of the Jordanian experience, and studying economic development in brief and stating some of its indicators. The indicators of gross domestic product, unemployment and inflation were chosen, and the periods before the digital transformation from 2015 - 2019 and after the digital transformation from 2020 - 2023 were studied.

Through the importance of the research and its objectives, it was necessary to formulate hypotheses in order to prove or deny them, and these hypotheses were as follows:

The first hypothesis: There is a positive correlation that leads to an increase in the rates of economic development in Jordan as a result of the application of the digital economy (digitization).

The second hypothesis: There is a partnership between the official bodies responsible for the digital economy and other bodies, whether governmental or informal (private sector) that contribute to economic development.

In order to prove or disprove these hypotheses, it was necessary to use a specific method. The descriptive analytical (quantitative) method was used by

collecting data and figures for economic development indicators, with a brief statement and explanation of the digital economy in Jordan and economic development during the mentioned period before and after the digital transformation. This research was divided into five sections. In the first section, we talked about the theoretical framework of the research, the most important of which was the research plan. In the second section, we talked about the digital economy in general. In the third section, we talked about the digital economy in Jordan. As for the fourth section, we talked about economic development, and the most important section was the fifth section. We talked about testing hypotheses, results, and recommendations. Through this section and using the descriptive analytical (quantitative) method, we reached the proof of the first hypothesis mentioned, through which we proved that the digital economy has a major role and impact on economic development. As for the second hypothesis, we proved that there is actually a partnership between the parties responsible for the digital economy and other parties such as the private sector or other government sectors. Based on that, a number of results and recommendations were extracted, the most important of which are the following:

Results:

- The digital transformation (digital economy) has a major role in economic development, as it increases job opportunities, reduces unemployment rates, and also reduces inflation rates. It also contributes to increasing the gross domestic product.
- Increasing the number of trainees on the use of modern technologies and information technology, which reduces digital illiteracy among all age groups.
- The digital economy has worked to save time and effort significantly as a result of the use of modern technologies

- The existence of a real partnership and effective contribution between the public and private sectors in the field of information technology and digital transformation.

Recommendations:

- Complete transformation and inclusion of all government services to become fully digital.
- Increasing the number of trainees and encouraging learning in the use of advanced technology and establishing specialized training centers and introducing a complete curriculum for the digital economy in schools to become a digital society
- Establishing a new specialization in the digital economy and approving it by the Ministry of Higher Education and Scientific Research
- Increasing the budget of the Ministry of Digital Economy and urging it to innovate and conduct research for further progress and prosperity in the field of information technology so that the Kingdom becomes a competitor to the countries of the world in this field.
- Removing any obstacles and impediments facing the private sector to expand its business through complete digital transformation.

Keywords: Digital Economy, Economic Development, Jordan.

المبحث الأول: الاطار العام للبحث

المقدمة

تمهيد:

انتشر مفهوم الاقتصاد الرقمي منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي وهو مزيج من الحوسبة الرقمية والاقتصاد الحديث وبمعنى أخر يشير الاقتصاد الرقمي على كيفية إدارة الأنشطة الاقتصادية من خلال الإنترنت وتقنيات الحاسوب وقد أشارت الدراسات الى أن الاقتصاد الرقمي هو محور عملية الانتقال من الثورة الصناعية الثالثة الى الثورة الصناعية الرابعة باستخدام التقنيات الرقمية الحديثة وقد استمرت هذه التقنيات في سد الفجوة بين العالم التقليدي والعالم السيبراني وقد أشار منتدى الاقتصاد

العالمي الى أن 70% من الاقتصاد العالمي اصبح مرتبط بالتكنلوجيا الرقمية أو التحول الرقمي منذ عام 2020 ومن الأسباب الرئيسية وراء هذا الارتباط والتحول السريع هي جائحة كورنا التي المت بالعالم أجمع وقد تم إنشاء الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي الذي تأسس تحت مظلة جامعة الدول العربية عام 2018 ومقره ابو ظبي عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة.

إن الهدف الرئيسي من هذا الاتحاد هو جمع الدول العربية وقيادتها نحو مستقبل الاقتصاد العالمي ويعمل الاتحاد وبجهود ذاتيه بدون توجيه من الخارج على تحقيق العديد من المبادرات في مجالات الاقتصاد الرقمي ومن أبرزها سوق الغذاء العالمي والمنصة العربية للتعليم والتدريب وإنشاء تكتلات اقتصادية تنافسيه وإنشاء صندوق الدعم العربي وغيرها من المبادرات.

وبصورة أخرى فان الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي يعكس إضافة قويه واستراتيجية لجهود ورؤية دولة الإمارات العربية المتحدة في قيادة الدول العربية نحو اقتصاد حديث وقوي يقوم على توفير بنية اقتصادية رقمية عصريه تنهض بالمجتمعات العربية نحو مستقبل مزدهر ومستقر وقد لقيت تكنلوجيا الاتصالات بتقنية المعلومات دورا أساسياً في القطاعات الاقتصادية من خلال المساهمة في زيادة مستوى الكفاءة عبر عنصرين أساسيين وهما تقلقل التكلفة واختصار الوقت في إنجاز المعاملات الاقتصادية والمالية وتحسين إنتاجية العمالة وزيادة مستويات المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية المختلفة.

وقد أصبح التحول الرقمي حاجه أساسية وملحة يفرضها الوقت الراهن في ظل الحاجة إلى التنوع الاقتصادي للتخفيف من حدة الأثار السلبية للكوارث والأزمات حيث ظهر الاقتصاد الرقمي كحل للكثير من المشكلات الاقتصادية بحيث يعمل على زيادة مستويات المرونة للأداء الاقتصادي.

حيث انه ساهم في توفير فرص عمل كثيره للأجيال الشابة وقد ساهم الاقتصاد الرقمي في ظهور العديد من الشركات الجديدة التي تعتمد على التقنيات الحديثة (الرقمنة) وتكنلوجيا المعلومات.

مشكلة البحث

بالنظر الى عنوان البحث نجد ان هناك شقين في هذا العنوان الشق الأول الاقتصاد الرقمي والشق الثاني التنمية الاقتصادية.

وبما أن الكثير من دول العالم ومنها العالم الثالث تعاني دائما من اختلالات في اقتصاداتها ومشاكل تتعرض لها حسب الظروف التي تواجهها سواء سياسة أو إدارية أو صحية وغيرها من التغيرات ودائما تسعا تلك الدول للخروج من تلك المشاكل وإصلاح الاختلالات في اقتصاداتها. ومن أبرز تلك المشاكل أو الاختلالات هي تراجع النمو الاقتصادي وتراجع نسب التنمية الاقتصادية وما يندرج عنها من مؤشرات

اقتصادية بالأخص في ضل الأزمات والكوارث التي تحصل من حين لأخر مثل الحروب والنزاعات بين الدول وظهور الأوبئة والأمراض، ومن هنا كان لابد من وجود حل لتلك المشكلات والمتغيرات التي تؤثر بشكل سلبي على اقتصاد الدولة بشكل عام.

ومن هنا برزت مشكلة هذا البحث لمحاولة معالجة الاختلالات الاقتصادية والنهوض بالاقتصاد ومواجهة الأزمات التي قد تحدث من خلال تغير الأسلوب التقليدي والاتجاه إلى الأسلوب الرقمي والتقني حتى نستطيع أن نعيد توجيه الاقتصاد والتنمية الاقتصادية وإعادته إلى مساره الصحيح والنهوض به ورفع نسب التميه فيه.

أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في بيان والتعريف بالاقتصاد الرقمي والتحول الرقمي وكيفية استخدامه من قبل الحكومات والشركات لخدمة الاقتصاد الوطني في الأردن وبيان كيفية تأثير هذا التحول الرقمي على مؤشرات التنمية الاقتصادية سواء كان تأثيرا إيجابيا أو سلبيا للخروج بنتائج وتوصيات نستطيع من خلالها المساهمة في تطوير قطاع الاقتصاد الرقمي.

أهداف البحث

إن الهدف الرئيسي في هذا البحث هو الخروج بنتائج تبين تأثير الاقتصاد الرقمي والتحول الرقمي على التنمية الاقتصادية في الأردن ولبيان الهدف الرئيسي المذكور يجب أن ندرس عدة محاور وهي كالتالي:

1. دراسة الاقتصاد الرقمي في الأردن.
2. دراسة مؤشرات التنمية الاقتصادية في الأردن.
3. الخروج بنتائج وتوصيات لتطوير الاقتصاد الرقمي لكي يكون ذو فاعليه أكبر وله معامل تأثير على مؤشرات الاقتصاد الرقمي.

فرضيات البحث

في هذا الجزء من خطة البحث ومن أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة من هذا البحث وجعل أهمية البحث أن تستحق المتابعة ودراستها والتطوير عليها من قبل الباحثين والمختصين وجب علينا صياغة فرضيات للبحث وكان أهم ما توصلنا إليه من فرضيات هي كالتالي:

الفرضية الأولى: يوجد علاقة ارتباطية موجبة تؤدي الى ارتفاع في نسب التنمية الاقتصادية في الأردن نتيجة تطبيق الاقتصاد الرقمي (الرقمنة).

الفرضية الثانية: يوجد تشاركيه بين الجهات الرسمية المسؤولة عن الاقتصاد الرقمي والجهات الأخرى سواء كانت حكومية أو غير رسمية (قطاع خاص) التي تساهم في التنمية الاقتصادية.

منهجية البحث

إن الاقتصاد الرقمي والتنمية الاقتصادية هما المحورين الرئيسين في هذا البحث وهذا ما دعانا للتفكير بوجود أهمية لهذا البحث وصياغة أهداف وفرضيات ولكي نتمكن للوصول إلى أهداف البحث وإثبات الفرضيات أو نفيها وجب أن يكون هناك منهجيه واضحة.

ولكل مما سبق ذكره سوف نستخدم في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي لتفسير الاقتصاد الرقمي والتنمية الاقتصادية وإيجاد الأثر والعلاقة بينهما من خلال العودة الى عدة دراسات وأبحاث وتقارير حكومية وغير حكومية أو أية كتب أو مراجع عبر الإنترنت تناولت هذا الموضوع.

الحدود الزمانية والمكانية للبحث

إن موضوع الاقتصاد الرقمي ظهر منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي، ولكن بدأ الاهتمام به والتماشي معه في الأردن منذ عام 2018 ومع ظهور جائحة كرونا بدأ الأردن بالاتجاه المتسارع نحو التحول الرقمي واتخذنا الأردن موطن ومكاناً لهذا البحث وسيتم دراسة فترتين من الزمن الأولى قبل التحول الرقمي من عام 2015-2019 والفترة الثانية من عام 2020-2023 لكي نستطيع اختبار الفرضية ومدى تأثير الاقتصاد الرقمي على مؤشرات التنمية الاقتصادية.

الدراسات السابقة

1. **عبد الرحمن فرج السيد مصطفى (2022) دور الاقتصاد الرقمي في النمو الاقتصادي**

جامعة مدينة السادات، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، المقالة 30، المجلد 13، العدد الثالث.

مكنت الثورة التي شهدها العالم في مجال المعلومات والاتصالات خلال التسعينيات من القرن الماضي من تعزيز دور الاقتصاد الرقمي في العديد من مناحي الحياة، حيث أصبحت تكنولوجيا الاتصالات وتقنية المعلومات تلعب الدور الأساسي في القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال المساهمة في زيادة مستوي الكفاءة عبر عنصرين أساسيين (تقليل التكلفة ،واختصار الوقت) وذلك لإنجاز المعاملات الاقتصادية والمالية وتحسين إنتاجية العمالة وزيادة مستويات المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية، من جهة آخري، ارتبط نمو دور الاقتصاد الرقمي خلال السنوات الماضية من الألفية الجديدة مع ظهور التقنيات المرتبطة بالثورة الصناعية. ويعد التحول الرقمي في الاقتصاد ضرورة يفرضها الوقت الراهن في

ظل الحاجة إلى تنويع الاقتصاد للتخفيف من حدة الآثار السلبية للكوارث والأزمات خاصة في ظل جائحة كورونا والذي عصفت بالاقتصادات العالمية حيث ظهر الاقتصاد الرقمي كحل للعديد من المشكلات الاقتصادية وأمكن الاستفادة من الخصائص التي يتميز بها الاقتصاد الرقمي من كافة الدول التي لديها بنية رقمية مكنتها من نمو اقتصادها بشكل متسارع حيث يعمل الاقتصاد الرقمي على زيادة مستويات المرونة من خلال قدرته على تحقيق نقلة نوعية متسارعة في الأداء الاقتصادي حيث أسهم في توفير العديد من الوظائف للأجيال الشابة المتزايدة والتي تلتحق بسوق العمل يوميا.
ولقد عملت الحكومة المصرية، على تنفيذ آليات التحول إلى الاقتصاد الرقمي من أجل تحقيق التنمية في القطاعات الاقتصادية ، حيث تم وضع الاقتصاد الرقمي أحد البنود الهامة في رؤية مصر 2030، وذلك عن طريق تهيئة البيئة التشريعية ودعم البنية التحتية لتوفير المناخ الملائم للاقتصاد الرقمي وتطبيقه في جميع مجالات الاقتصاد القومي لجذب الكثير من الاستثمارات وتعزيز النمو الاقتصادي، حيث تستهدف الحكومة معدل نمو ما يقارب 6% خلال عام 2020 ونلاحظ مما سبق أن تأثيرات الاقتصاد الرقمي تنمو بسرعة، حيث أدي الانتشار السريع للاقتصاد الرقمي إلى تغيرات في العمليات والأنظمة داخل القطاعات الاقتصادية الحالية، من خلال إعادة تشكيل سلوك المستهلك الحالي، و التفاعلات التجارية و نماذج الأعمال، و ظهور عمليات و أنظمة و قطاعات اقتصادية جديدة داخل القطاعات الفردية، حيث أفرز الاقتصاد الرقمي ظهور العديد من الشركات الجديدة المعتمدة على الرقمنة بشكل كامل مثل ، "أوبر" أكبر شركة "سيارات أجرة" في العالم، و"فيسبوك" شركة الوسائط العالمية الأكثر شهرة في العالم، و"علي بابا" أكبر شركة تجزئة في العالم وأكثرها قيمة و" Airbnb" أكبر شركة فنادق في العالم، مما يؤكد أن الاقتصاد الرقمي يمثل دفعة كبيرة للاقتصاد بشكل كبير.

2. حبيب أحمد (2020) بعنوان دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق النمو الشامل، مجلة المشورة، العدد الثاني عشر.

تؤدي صناعة التكنولوجيا منذ الثورة الرابعة دورًا مهمًّ في النمو الاقتصادي والذي يؤدي إلى انخفاض مستمر في مستوى الفقر المدقع حول العالم. وبالرغم من وجود فرص لاستخدام الثورة الرقمية في تحفيز النمو الشامل، إلا أن هناك مخاطر تكتنفها، حيث إن التكنولوجيا قد تؤدي إلى مزيد من سوء توزيع الدخل، ومن هنا يتطلب الأمر تقليل التعرض للمخاطر بإيجاد بنية تحتية رقمية وقوية، وتوفير التعليم الرقمي لكافة أفراد المجتمع. يستخدم البحث المنهج الوصفي في تحديد إمكانات التكنولوجيا في تحفيز النمو الشامل، وبيان خصائص الاقتصاد الرقمي، كما يتبع البحث منهجًا نقديًا في مناقشة فكرة النمو الشامل وطرق تحقيقه من خلال الاقتصاد الرقمي. وباستخدام المنهج الاستقرائي والاستنباطي فإن البحث يحلل باختصار المفاهيم الإسلامية للاقتصاد الرقمي. وقد توصل البحث إلى نتائج منها أن فوائد النمو الاقتصادي في القرن الماضي كانت غالبًا في صالح الفئات ذات الدخل المرتفع بسبب الطريقة التي

يتم توزيعها بين عناصر الإنتاج، وإمكانية أن يسهم الاقتصاد الرقمي في النمو الشامل من خلال كسر الحواجز الكائنة في الطريقة التقليدية للإنتاج ومن خلال توفير المنصات الرقمية لإيجاد كيانات اقتصادية مشتركة وكسب الدخل. ويقترح البحث القيام بمزيد من الابتكارات الشاملة في مجال الاقتصاد الرقمي لإيجاد نماذج أعمال تخدم كيانات مستبعدة اقتصاديًا ومجتمعيًا.

3. **محمد تنيرة وحسن بربخ (2018) بعنوان "قياس أثر استخدام الفرد للإنترنت على النمو الاقتصادي في فلسطين 2000 -2018" المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، المجلد الثالث عشر العدد الثالث (2020)**

هدفت الدراسة لقياس أثر استخدام الفرد للإنترنت على النمو الاقتصادي في فلسطين خلال الفترة واعتمد الباحثان على المنهج القياسي لتقدير علاقة الانحدار (بين المتغير) المستقل وهو نسبة استخدام الفرد للإنترنت (والمتغير التابع) معدلات النمو الاقتصادي في فلسطين. وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة إيجابية طردية بين استخدام الفرد للإنترنت ومعدل النمو الاقتصادي حيث بلغ معامل الانحدار للنموذج القياسي 0.0068 %، وهذا يعني أن زيادة 1 % في نسبة استخدام الفرد للإنترنت أدى الى زيادة في معدل النمو الاقتصادي بنسبة 0.0068 % خلال فترة البحث. إضافة الى وجود علاقة ارتباط قوية بين المتغير المستقل والمتغير التابع حيث بلغت قيمة الارتباط 0.988 %، ولقد أوصت الدراسة بما يلي:

- ضرورة التزام وزارة الاتصالات بعدم السماح بربط شركة الاتصالات بتزويد خدمات الإنترنت مباشرة مع خط النفاذ لما له من أثر سلبي في توسيع السوق وأضعاف دور شركات الإنترنت في تقديم الخدمات بجودة عالية وتكاليف منافسة.
- ضرورة تقليل تكاليف الوصول لخدمات الاتصالات سواء خطوط الهاتف الثابت أو خدمات الإنترنت من الشركات المزودة للإنترنت.
- نشر الوعي والإدراك لمختلف فئات المجتمع وتحديداً الطلبة على مقاعد الدراسة من الاستفادة من الفرص الإيجابية التي تتيحها أدوات الاتصالات والتقنيات الحديثة لمختلف الأنشطة الاقتصادية.

المبحث الثاني: الاقتصاد الرقمي بشكل عام

تمهيد:

أدخل دون تابسكوت مدير الأعمال والاستراتيجي الكندي مفهوم الاقتصاد الرقمي في عام 1995. وكان الإنترنت، في ذلك الوقت، لا يزال في بدايات نشأته كشبكة عالمية، حيث صدر أول متصفح تجاري

لشبكة الإنترنت في أكتوبر 1994. وكانت المواقع الشبكية تنشر المحتويات فقط ولا تعالج المعاملات. وكان الأشخاص ينفذون إلى الإنترنت عن طريق الاتصال بالهاتف (عند سرعة 9,600 بث في الثانية) في أحسنه

أدى التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تغيرات جوهرية في أنماط الحياة بمختلف مجالاتها، سواء على المستوى الفردي أو الأسري، وعلى مستوى المجتمعات، والاقتصاد والبيئة. حيث أدى بشكل مباشر إلى تغيير في أساليب ووسائل تنفيذ الأنشطة الاقتصادية، وأنتج نوعاً جديداً من الاقتصاد عرف بالاقتصاد الرقمي، وانعكس تأثيره إيجابياً على المجتمع في العموم حيث إن التحول للاقتصاد الرقمي كفيل بتغيير وتحقيق أحداث جديدة تؤثر إيجابياً على المصالح الاقتصادية للدول عامة. حيث يهدف هذا الجزء من البحث إلى تعريف القارئ بالاقتصاد الرقمي وكيف تميز عن الاقتصاد التقليدي وكيف أثر ذلك في المجتمعات.

وقد أصبح مصطلح "الاقتصاد الرقمي" من أكثر المفاهيم الاقتصادية استعمالا في هذا العصر، فهو متداول بشكل سريع في مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا والإنترنت وفي ظل التحول الرقمي بسرعة فائقة وباستخدام أحدث التقنيات.

1. مفهوم الاقتصاد الرقمي

هو ذلك النوع من الاقتصاد الذي يقوم في مجمل عملياته على المعلومات، ويستند في أغلب خطواته على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي ألغت كل الحدود والحواجز أمام تدفق المعلومات والسلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال من وإلى أي نقطة في العالم، وفي أي وقت. يتميز الاقتصاد الرقمي بدخول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف الأنشطة الاقتصادية. ويسمح الاقتصاد الرقمي بإرسال واستقبال أي مبلغ من العملات الإلكترونية لحظياً في أي زمان ومكان. كما يوفر الاقتصاد الرقمي ميزة الإفصاح والشفافية والحياد لجميع المعلومات الخاصة بمعاملات العملة الرقمية. ومن مميزات الاقتصاد الرقمي أنها تعتمد على العقول البشرية بشكل رئيسي، أما بقية العناصر الأخرى المتصلة بالمعاش وأسلوب الحياة وغيرها فتعد مساندة أكثر من كونها فاعلة أو محركاً أساسياً.

ويعرف الاقتصاد الرقمي على أنه ذلك الاقتصاد المرتبط بمفهوم مجتمع المعلومات الذي يعبر عن رؤية مستقبلية لعالم تكون فيه المعلومات الركيزة الأساسية للاقتصاد والعلاقات البشرية ككل متجسدة في بنية تحتية رقمية عالية كفيلة بتحقيق ذلك في شتى مجالات الحياة. كما يعرف الاقتصاد الرقمي على أنه نمط اقتصادي متطور قائم على الاستخدام واسع النطاق للمعلوماتية وشبكة الأنترنت في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي وخاصة في التجارة الإلكترونية، مرتكزا بقوة على الإبداع والمعرفة والتطور التكنولوجي خاصة ما يتعلق بتكنولوجيات الإعلام والاتصال.

2. الفرق بين الاقتصاد الرقمي والاقتصاد التقليدي

قد يتساءل البعض ما الفرق بين الاقتصادين الرقمي والتقليدي وهل هي عملية تحول للتقنية فقط أم أن هناك اختلاف جذري في المفهوم والمكونات. من خلال هذا الجدول سنبين الفرق بين الاقتصاد الرقمي والتقليدي.

جدول رقم (1) الفرق بين الاقتصاد الرقمي والاقتصاد التقليدي
المصدر: الاقتصاد الرقمي، د. عدنان مصطفى البار، جامعة الملك عبدالعزيز (2019)

المعيار	الاقتصاد التقليدي	الاقتصاد الرقمي
الأسواق	مستقرة	حركية
حدود المنافسة	قومية	عالمية
البنية	تصنيعية في جوهرها	خدمية / معلوماتية
مصدر القيمة	مواد خام / رأس مال	رأس مال انساني اجتماعي
تنظيم الإنتاج	إنتاج كبير	إنتاج مرن
هدف المنافسة	محلي	عالمي
المحرك الرقمي الرئيسي	خفض التكلفة من خلال الموازنة	الابتكار والجودة والتكيف
أهمية الأبحاث	بين المنخفضة والمتوسطة	كبيرة
العلاقات مع الشركات	أداء منفرد	تعاون وتفوق
التنظيم	قيادة وسيطرة	مرن ويرتكز إلى السوق
تغيرات السوق	بطيئة وخطية	سريعة ولا يمكن التنبؤ بها

3. خصائص الاقتصاد الرقمي

هذا ويتسم الاقتصاد الرقمي بمجموعة من الخصائص التي تميزه، ومنها ما يلي:

أ- يتسم بالعمل على نشر المعرفة ومن ثم تشجيع بناء الحكومة الإلكترونية والمؤسسات الإلكترونية، والبنوك الإلكترونية، والإدارة الإلكترونية.

ب- أنه اقتصاد شبكي وافتراضي؛ حيث يعتمد على تكنولوجيا الإعلام وشبكات الاتصال.

ت- يتسم بكونه اقتصاد وفرة أكثر من كونه اقتصاد ندرة؛ فعلى عكس الموارد الأخرى التي تنفذ من جراء الاستهلاك، تزداد المعرفة بالممارسة والاستخدام وتنتشر بالمشاركة .

ث- التحول من الإدارة الورقية إلى الإدارة الإلكترونية أو الإدارة بدون أوراق كآلية جديدة للتسجيل والتخزين والاسترجاع ونقل المعلومات، مما يسهل من عملية اتخاذ القرار ويزيد سرعتها.

ج- تحول المنتجات محل المنافسة من منتجات يقوم إنتاجها على المواد الخام إلى منتجات يتعاظم فيها المكون المعرفي والتقني، بمعنى إضافة عنصر المعلومات إلى جانب عناصر الإنتاج التقليدية والتي تتمثل في العمل ورأس المال والموارد الطبيعية.

ح- يتسم بالمرونة في التكيف مع المتغيرات والمستجدات الحياتية التي يتسارع معدل تغيرها، بالإضافة إلى القدرة على التجديد والابتكار وتوليد منتجات فكرية معرفية جديدة.

4. أهمية التوجه نحو الاقتصاد الرقمي

أ- تعد وسيلة متميزة وغير مسبوقة للوصول إلى الأسواق العالمية في وقت واحد بأقل النفقات.

ب- يعتبر وسيلة فعالة للقيام بعقد الصفقات بين المتعاملين عن طريق الاتصال الإلكتروني المباشر بينهم.

ت- يؤدي إلى تبادل المنافع بين المتعاملين من بائعين ومشتريين، كما يعمل على ترشيد القرارات المتخذة، بما يتميز به من تدفق المعلومات في الوقت المناسب وبطريقة منسقة ودقيق.

ث- يساهم في تبسيط وتنظيم عمليات المشروعات وتحقيق أهدافها عن طريق القضاء عن التأخير في إصدار القرارات الإدارية ومنع الأخطاء وتخفيض التكاليف وبالتالي المحافظة على حقوق أصحاب المشروع وزيادة الربحية.

ج- يساعد الشركات على اتباع نظم التصنيع الحديثة التي تتم بمساعدة الحاسب الإلكتروني من حيث تحديد تعاقب عمليات التشغيل وأسلوب التشغيل على أجزاء المنتج، وعمليات التحكم والرقابة، وتخطيط الاحتياجات من المواد وموارد التصنيع والتوقيت المحدد.

ح- إزالة الحواجز الجغرافية والزمنية، وتحسين التعامل مع القيود التكليفية.

5. عيوب الاقتصاد الرقمي

للاقتصاد الرقمي عيوب متعددة أهمها:

أ- من عيوب الاقتصاد الرقمي ظاهرة القرصنة أي قرصنة بعض المستهلكين للسلع الرقمية التي تم إنشائها بواسطة التكنولوجيا الرقمية والتي تعود بالنفع على الاقتصاد من خلال الاستنساخ والتوزيع والتي بدورها تزيد من العائد وتقلل من التكاليف لذا نلاحظ أن القرصنة تهدد المستهلكين والشركات خاصة في الدول التي تعاني من ضعف الأنظمة والقوانين التي تحكم النطاق العريض والفضاء السيبراني لذا فأننا نسمع عن قرصنة الحسابات المصرفية للزبائن وشركات الأعمال التجارية والمالية خاصة التي تمارس أنشطتها إلكترونياً هذه الظاهرة لا نلاحظها في الاقتصاد التقليدي بشكل واسعٍ و وكبير وإن حدثت فان الأنظمة والقوانين تكون كفيلة في تشخيص الفاعل ومعاقبته وضمان استرداد حقوق الأخرين عليه تم تصميم أنظمة إدارة الحقوق الرقمية بالرغم من قدرة بعض القراصنة من التحايل على هذه الأنظمة.

ب- الاقتصاد الرقمي ينتج سلع غير معمرة فالكثير من منتجاته تكون صالحة لفترة زمنية تستمر على مدى عقد أو اقل ثم تتقادم لكن بالرغم من ذلك هنالك عدد من السلع التي تتصف بكونها

معمرة مثل الأقراص الصلبة الموجودة في الكمبيوتر وبعض الإلكترونيات التي تستخدم لفترات زمنية أكثر من عقد أو أكثر.

ت- الغش واقتحام الخصوصية ووجود المحتويات غير الملائمة أضف الى ذلك استخدام الفيروسات.

ث- الاقتصاد الرقمي قائم على عدم المساواة الاجتماعية ونراها واضحة عند استخدام الإنترنت ما بين أصحاب الياقات البيض وأصحاب الياقات الزرقاء (العمال) وحتى ما بين العمال انفسهم أي ما بين التدرجات الوظيفية للعمال بسبب تأثير الطبقة المهنية عند استخدام الإنترنت الناتج بسبب الفارق باكتساب العلم والمعرفة فضلاً عن ذلك هناك فجوة أيضاً بين الرجال والنساء فعدم المساواة بينهم يخلق فجوة اجتماعية واقتصادية بين فئات المجتمع.

المبحث الثالث: الاقتصاد الرقمي في الأردن

تمهيد:

جاء تغير وزارة الاتصالات وتكنلوجيا المعلومات الى وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة بشهر أيار 2019 لتوسيع مهام وواجبات الوزارة لتكون الجهة الراعية للتحول الرقمي وريادة الأعمال في الأردن والبناء على ما تحقق في قطاع الاتصالات وتكنلوجيا المعلومات عبر العقود الماضية.

تعمل الوزارة على دعم عملية التحول الرقمي وتبني مفاهيم الاقتصاد الرقمي وتسهيل تطوير منظومة ريادة الأعمال في المملكة من خلال العمل على عدة محاور أساسيه أهمها:

1. التطوير الشمولي لمهارات الأردن الرقمية والريادية.
2. تقديم أفضل الخدمات الحكومية الرقمية.
3. تحويل المدفوعات والمقبوضات الحكومية الى رقمية.
4. بناء وتطوير بنيه تحتية رقمية وتوفير الوصول الآمن للخدمات والبيانات بجوده عالية.
5. مراجعة القوانين والأنظمة وتعزيز الثقة بالبيئة الرقمية.
6. تهيئة الظروف الأزمة والملائمة لنمو الشركات الناشئة بمختلف أنواعها ومجالاتها.
7. توفير المهارات الرقمية ودعم التوسع الرقمي والخدمات الحكومية الرقمية وتوفير وظائف جديدة.
8. العمل مع الشركاء وحاضنات الأعمال والصناديق الاستثمارية لتنظيم قطاع ريادة الأعمال وتحفيزه.

9. المساهمة في عملية صنع القرار من خلال تفاعل المواطنين في تقديم الملاحظات والمقترحات وإبداء الآراء باستخدام التكنلوجيا التي يمكن لها أن تحسن من عمليات صنع القرار ورسم السياسات.

وتسعى الوزارة وبشكل مستمر الى التعاون مع المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص على تطوير منظومة تشريعات وتنفيذ مبادرات لتمكين كل المحاور، كما وتعمل الوزارة مع شركائها لاستكمال العمل على مشاريع البنية التحتية والتحول الرقمي والحكومة الرقمية ومشروع شبكة الألياف الضوئية الوطني وتصميم وتنفيذ برامج لتعزيز المهارات الرقمية في المملكة.

1.الأثر الاقتصادي والاجتماعي للتحول الرقمي في الأردن

يرتكز التحول الرقمي والاقتصاد الأردني بشكل أساسي على الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، حيث حقق هذا القطاع العديد من الإنجازات ويعتبر بمثابة إنجاز بارز للأردن مدفوعا بتحرير الأسواق والتشريعات والقوانين ذات الصلة البيئية والتنظيمية المناسبة والبنية التحتية الداعمة وتنفيذ البرامج والمشروعات التنموية والاستراتيجية، بما يرفع من مستوى النفاذ وتعزيز الاقتصاد الرقمي، إذ بلغت نسابة مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما يشمله من التقنيات الرقمية الحديثة كالمنصات السحابية والبيانات الضخمة والبيانات المفتوحة الى 4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018 وفيما يتعلق بالقوى العاملة فقد ارتفع نسبة التوظيف من 18000 موظف في عام 2016 إلى 21811 في عام .2018 بالإضافة الى ارتفاع إيرادات القطاع بما نسبته 10.7% لعام 2018 وذلك بحساب مسوحات جمعية تقنية المعلومات والاتصالات (إنتاج) لعام .2018 كما وساهم انتشار الأجهزة الذكية بأنواعها وانتشار الإنترنت بتبني الخدمات الحكومية الإلكترونية وتعزيز التحول الرقمي. بالإضافة إلى ذلك، تستمر الحكومة من خلال الوزارة بتنفيذ برنامج شبكة الألياف الضوئية الوطني بهدف تسهيل التقاطع بين القطاعات الحكومية المتعددة وسد الفجوة الرقمية في المناطق الريفية ودعم المبادرات الوطنية التي تركز على جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية لدعم الاقتصاد الرقمي في المملكة.

إضافة الى ذلك تعتبر البيانات المحرك الرئيسي لعمليات التحول الرقمي، حيث تسعى الحكومة استخدام البيانات وتحليلها لاتخاذ قرارات فعالة دعما لمنظومة اتخاذ القرارات الحكومية بالإضافة الى تطبيق مفاهيم البيانات الحكومية المفتوحة وضمان التشاركية وتعزيز الشفافية واستقطاب الأفكار الابتكارية بشأن التطبيقات والحلول الرقمية وبالتالي تعزيز جهودها نحو التحول الرقمي.

وفي ضل محدودية الموارد في الأردن فقد تم الاعتماد على رأس المال البشري بابتكاراته وإبداعاته المختلفة لتعزيز النمو الاقتصادي حيث يتصف المجتمع الأردني بأنه مجتمع فتي وماهر رقميا لا سيما

انا ما يقارب 35% من السكان دون سن الخامسة عشر بحسب بيانات دائرة الإحصاءات العامة التعداد السكاني وتعتبر هذه سمه لا بد من الاستفادة منها لإنشاء ثقافه رقمية تشجع على تبني التحول الرقمي وريادة الأعمال والابتكار من خلال نشر الوعي وتطوير المهارات الرقمية ومحو الأمية الرقمية لدى كافة فئات شرائح المجتمع كما وان الاستثمارات في التكنلوجيا الحديثة والاستمرار في عمليات التحول الرقمي للقطاعين العام والخاص ستساهم مجتمعه في تقليص المخاطر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المرتبطة ببطالة الشباب.

تدرك الحكومة أن التحول الرقمي يوفر محركا رئيسا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لما يساهم به من حلول من العديد في القطاعات المالية والصناعية والزراعية والرعاية الصحية والخدمات الأمنية وغيرها من القطاعات وتطوير نماذج أعمال جديده لم يكن ممكنا أن يتم تطويرها بمعزل عن التحول الرقمي والتقنيات الحديثة وعليه سيكون من ضمن أولويات الحكومة العمل على إتاحة التقنيات الرقمية وضمان توفيرها بكفائه وشموليه وبما يتلائم مع القدرة الشرائية للأفراد والشركات وإيجاد فرص عمل للشباب ورفع معدلات الإنتاج وتحقيق أهداف التنمية المستدامة .

وتوضح الدراسات الحديثة الأهمية النسبية للبنية التحتية للاتصالات ذات النطاق العريض على الناتج الاقتصادي القومي على مستوى الأفراد حيث قدرت نسبة الزيادة للناتج القومي للفرد في حال توفير خدمات النطاق العريض لكل 10% من السكان بحوالي 0.5% وقد ترتفع هذه النسبة الى 0.62% للمجتمعات المتقدمة علميا واقتصاديا ليتمكن المجتمع بدوره من الاستفادة من خدمات الاتصالات فائقة السرعة ويترجمها لزيادة العائد الاقتصادي.

وبحسب الدراسات والتجارب يقدر تأثير الاقتصاد الرقمي على تعزيز النمو الاقتصادي بخمس أضعاف الطرق التقليدية الأخرى وهو ما يجعله اهم مسرع للنمو الاقتصادي على مستوى العالم.

وترى الحكومة أن تطبيق البرامج والمبادرات المتصلة بالتحول الرقمي والاقتصاد الرقمي ستوفر عن ما لا يقل عن 50000 وظيفه مباشره خلال الخمس سنوات القادمة (2021 – 2025) في قطاعات التحول الرقمي والاقتصاد الرقمي في المملكة.

وإضافة الى إيجاد الوظائف المباشرة أن عدد الوظائف الغير مباشره الذي يتيحه التحول الرقمي والاقتصاد الرقمي ضخم جدا حيث تقلل التقنيات الحديثة من تكاليف المعاملات وتزيد من فرص الأفراد في العثور على الوظائف بما في ذلك إدماج النساء وسكان المناطق النائية وذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل حيث أثبتت الدراسات العلاقة الطردية بين بالنمو الاقتصادي والتوظيف ومستوى النضوج للتكنولوجيا الرقمية.

وعلى الرغم من التحديات والتعقيدات التي تواجهها المؤسسات الحكومية في عمليات التحول الرقمي فقد اتخذت الحكومة قرارا بتهيئة البيئة التشريعية والتنظيمية وتبني الخطط الاستراتيجية لإدامة وتشجيع التحول الرقمي للحكومات وكافة شرائح المجتمع مما سينعكس أيضا بصوره إيجابية على موقع المملكة إقليميا ودوليا

2.الاستجابة لجائحة كورونا – Covid 19

برز دور التحول الرقمي خلال أزمة كورونا كأحد المحاور المهمة لمساعي الحفاظ على الصحة العامة واستمرارية الأعمال وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في الأردن، حيث كان لتكنلوجيا المعلومات والاتصالات الدور الكبير في الحفاظ على ديمومة الإنتاجية ومتابعة الأعمال في معظم القطاعات الحيوية.

تتضمن الإجراءات الحكومية خلال جائحة كورونا إطلاق المنصات الرقمية لإدامة الإنتاجية واستمرارية العمل. وتسريع العمل على نظام المعلومات الوطني واستخدام السجل الوطني الموحد وإنشاء نظام مركزي للمخزون الاستراتيجي والاستفادة من نظام المعلومات الجغرافي وتفعيل التعليم عن بعد وتعزيز العمل عن بعد ولا سيما في القطاع العام لاستدامة العمل الحكومي باستخدام البنية التحتية الرقمية الحكومية.

3.ممكنات الاستراتيجية للاقتصاد الرقمي في الأردن

إن الحكومة الأردنية عندما اتجهت للتحول الرقمي وضعت استراتيجية لهذا التحول وعند بناء الاستراتيجية كان لابد من وجود ممكنات لهذه الاستراتيجية وسنذكرها بشكل مختصر من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2) ممكنات الاستراتيجية
المصدر: وزارة الاقتصاد الرقمي، الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي ,2021 - 2025

البنية التحتية الرقمية	الجيل الخامس، إنترنت الأشياء، الذكاء الاصطناعي، الأمن السيبراني، الدفع الإلكتروني، الهوية الرقمية، الألياف الضوئية الوطنية
الخدمات الحكومية الرقمية	منصة خدمات تفاعليه، طلب البيانات مره واحده، خدمات بسيطة وسريعة
البيانات	نظام المعلومات الوطنية، تصنيف البيانات الحكومية، حماية البيانات الشخصية
الشباب والتكنلوجيا والوظائف	دعم المهارات الرقمية، ودعم التوسع في القطاع الرقمي والخدمات الحكومية الرقمية
الشراكة مع القطاع الخاص	وزارة الصحة، دائرة الأراضي والمساحة، وزارة التعليم العالي، دائرة ضريبة الدخل
المشاركة الإلكترونية	المعلومات الإلكترونية والاستشارات الإلكترونية واتخاذ القرار الإلكتروني
إدارة التغيير والموارد البشرية	رفع الوعي وبناء القدرات التعزيز، المشاركة، تنمية المعرفة
إدارة الموارد الحكومية	نظام حكومي مركزي لإدارة الموارد

4.الخدمات الحكومية الرقمية

من خلال الاستراتيجية الوطنية التي وضعتها الحكومة الأردنية للاقتصاد الرقمي ومن خلال الجدول رقم (3) سنلقي نظره عامه ومختصره على أتمتة الخدمات التي قدمتها الحكومة الإلكترونية والتي سوف تقدمها عبر بوابة الخدمات الحكومية للوزارات بصورة متكاملة والجهات الحكومية الأخرى.

جدول رقم (3) أتمتة الخدمات الحكومية

المصدر: وزارة الاقتصاد الرقمي، الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي ,2021 - 2024

الجهات الحكومية المستهدفة	50 جهة
العدد الكلي للخدمات	2464 خدمة
خدمات واجهة برمجة التطبيقات	25 خدمة
خدمات غير معتمده على واجهة برمجة التطبيقات	599 خدمة
أتمتة الخدمات (جاري العمل)	86 خدمة
الخدمات غير المؤتمتة (تحديد الأولويات)	1754 خدمة

المبحث الرابع: التنمية الاقتصادية

تمهيد:

لكل مما سبق ومن خلال توضيح الاقتصاد الرقمي بشكل عام وتوضيح تجربة الحكومة الأردنية بالتحول الى الاقتصاد الرقمي واخذ مقتطفات ونبذه مختصره عن تلك التجربة وبالعودة الى عنوان البحث وأهدافه وأهميته وفرضياته سوف نقوم بتحليل مؤشرات التنمية الاقتصادية في الأردن قبل التحول الرقمي وبعد التحول الرقمي لنستطيع بذلك الوصول الى أهداف وأهمية البحث وإثبات أو نفي الفرضيات التي تم صياغتها من خطة البحث ولكي لا نطيل في الموضوع سنتحدث بشكل مباشر عن التنمية الاقتصادية دون التوسع فيها بشكل كبير وسنأخذ ابرز النقاط المهمة في التنمية الاقتصادية كمفهوم التنمية الاقتصادية وابرز المؤشرات الاقتصادية.

1.مفهوم التنمية الاقتصادية

هي العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم وذلك يقتضي إحداث تغير في الهياكل الاقتصادية، وبالتالي فهي تنصرف إلى إحداث زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية، كما تعتبر التنمية الاقتصادية على أنها عملية لرفع مستوى الدخل القومي، بحيث يترتب تباعا على هذا ارتفاع في متوسط نصيب دخل الفرد، كما أنه من مضامينها رفع إنتاجية فروع الإنتاج القائمة خاصة في دول العالم الثالث كالقطاع الزراعي والصناعي والمالي والخدمي وقطاع الموارد الأولية.

2.مؤشرات التنمية الاقتصادية

تصف المؤشرات الاقتصادية الواقع الاقتصادي و تعكس أدائه، وكذلك التطورات التي ستحصل بمستويات الأسعار والدخول والإنتاج والتنبؤ بالتطورات المستقبلية، وتقدم المؤشرات الاقتصادية من طرف الجهات المسؤولة عن جمع البيانات والمعلومات على شكل معدلات متوسطة من كتلة إجمالية أو صورة نسب مختلفة أو يعبر عنها بنسب مقارنة، هناك الكثير من المؤشرات الاقتصادية والمالية التي تستخدم على المستوى الاقتصادي والتي تدل على سلامته وتساهم في تقييم أداء وتحليل المتغيرات الكلية المؤثرة فيه ومن أهم هذه المؤشرات الاقتصادية المؤثرة على مستوى الاقتصاد : سعر الفائدة , الناتج المحلي الإجمالي والبطالة والتضخم وميزان المدفوعات وغيرها من المؤشرات وهنا سوف نأخذ ثلاثة مؤشرات فقط وذلك لأهميتها وهي الناتج المحلي الإجمالي والبطالة والتضخم.

- الناتج المحلي الإجمالي

وهو مجموع القيم النقدية (السوقية) لجميع السلع والخدمات المنتجة (الصناعية والزراعية والخدمية والمالية) في اقتصاد ما خلال فتره زمنيه معينه وعادة ما تكون سنه.

ويقاس الناتج المحلي الإجمالي بالمعادلة التالية:

إجمالي الناتج المحلي = الاستهلاك الخاص + إجمالي الاستثمار + الإنفاق الحكومي + (الصادرات - الواردات)

- البطالة

هي الحالة التي لا يستطيع فيها الفرد العثور على وظيفة، ولكنه يبحث عن وظيفة بدوام كلي .طبقا لمنظمة جبه الدولية فإن العاطل هو كل شخص قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه، ولكن دون جدوى. وحدوث البطالة لها عدة أسباب مثل الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهناك عدة أنواع للبطالة منها البطالة المقنعة والبطالة الهيكلية والبطالة الاحتكاكية وتقاس البطالة كنسبه مئوية وهي نسبة عدد العاطلين عن العمل الى القوى العاملة في المجتمع خلال فتره زمنيه معينه

- التضخم

يُعرف التضخم أنه ارتفاع مستمر في المستوى العام لأسعار للسلع والخدمات التي تهم شريحة واسعة من المواطنين .على المستوى الجزئي، ويؤثر هذا الارتفاع على القوة الشرائية للمواطنين ويضعف من قدرتهم المادية على تلبية احتياجاتهم المعيشية. ومن أسباب حصول التضخم أهمها التضخم الناشئ عن ارتفاع التكاليف التشغيلية والمواد الأولية والتضخم الناشئ عن ارتفاع الطلب على السلع والخدمات والتضخم الناشئ عن ارتفاع نسب الفوائد لدى البنوك وغيرها من الأسباب.

المبحث الخامس: اختبار الفرضيات والنتائج والتوصيات

1- اختبار الفرضيات

بعد الانتهاء من توضيح بعض النقاط الرئيسية وبيانها بشكل مختصر للاقتصاد الرقمي والتنمية الاقتصادية ومن خلال خطة البحث تم صياغة فرضيات وجب علينا إثباتها أو نفيها لتحقيق أهداف هذا البحث.

الفرضية الأولى: يوجد علاقة ارتباطيه موجبه تؤدي الى ارتفاع في نسب التنمية الاقتصادية في الأردن نتيجة تطبيق الاقتصاد الرقمي (الرقمنة).

في هذه الفرضية سنقوم بأخذ الأرقام والبيانات والنسب المئوية لبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في الأردن قبل التحول الى الاقتصاد الرقمي للفترة 2015-2019 وبعد التحول للاقتصاد الرقمي للفترة 2020-2023التي ستبين لنا الفرق الذي حصل في مؤشرات التنمية الاقتصادية قبل وبعد التحول الرقمي.

جدول رقم (4): مؤشر البطالة والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الأردن قبل التحول الرقمي 2015-2019
المصدر: البنك المركزي الأردني، التقارير السنوية ,2020 - دائرة الإحصاءات العامة, التقرير السنوي ,2020

السنة	القيمة بالمليون دينار	نسبة النمو %	نصيب الفرد	نسبة البطالة %
2015	27397.3	4.7	2839	13
2016	28324.4	3.4	2890	15.3
2017	29400.8	3.8	2925	18.3
2018	30482.6	3.7	2957	18.6
2019	31597.7	3.07	2994	19.1

جدول رقم (5): مؤشر البطالة والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الأردن بعد التحول الرقمي 2020-2023
المصدر: البنك المركزي الأردني , التقارير السنوية 2021-2022

السنة	القيمة بالمليون دينار	نسبة النمو %	نصيب الفرد	نسبة البطالة %
2020	31025.2	-1.8	2871	23.2
2021	32122.7	2.2	2972	24.1
2022	33690.6	5.2	3056	22.8
2023	36077.5	4.4	3132	22.8

جدول رقم (6): نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة التحول الرقمي
المصدر: الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي، وزارة الاقتصاد الرقمي 2021-2025

رفع مساهمة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الناتج المحلي الإجمالي	
السنة	النسبة المئوية %
2021 – 2020	% 3
2022	% 4
2023	% 6
2024	% 7
2025	%7 (متوقع)

نلاحظ أن في الجدول رقم (4) وفي عام 2015 وقبل التحول الرقمي أن الناتج المحلي الإجمالي سجل مبلغ 27397.3 مليون دينار وسجلت نسبة نمو 4.7 % وكان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 2839 دينار سنويا وان نسبة البطالة في ذلك العام وصلت 13% ونلاحظ أن بعد عام 2015 اصبح الناتج المحلي الإجمالي يرتفع قليلا وبمتوسط نسبه نمو مئوية للأعوام 2016-2019 تقدر 3.49% أما بالنسبة للبطالة فقد ارتفعت من 13% في العام 2015 الى 19.1% في عام 2019 وذلك لعدة أسباب منها النزوح للمملكة بسبب الثورات التي حصلت في السابق وأثرت على العمالة الوطنية ورغبة العاطلين عن العمل في الوظائف الحكومية ورفضهم للعمل في بعض القطاعات الخاصة وغيرها من الأسباب .

واذا ما قارنا الكلام السابق للفترة السابقة وقبل التحول الرقمي بالفترة اللاحقة للأعوام 2020-2023 والمتوقع من 2024-2025 نجد من خلال الجدول رقم (5) انه في عام 2020 قدر الناتج المحلي الإجمالي 31025.2 مليون دينار مقارنتا بالعام الذي قبله 2019 الذي قدر31597.7 مليون دينار أي بنسبة انخفاض قدرت -1.8% وذلك لسبب رئيسي هو جائحة كورونا التي المت بالبلاد والعالم اجمع والتي أدت الى انخفاض الإنتاجية في جميع القطاعات بسبب الإجراءات الوقائية التي اتخذتها الحكومة الأردنية آنذاك من إغلاقات وتقييد النشاطات التجارية والحضر وما إلا ذلك وفي نفس السنه فقد ارتفعت البطالة من 19.1 % عام 2019 الى 23.2% عام 2020 وذلك للأسباب المذكورة أعلاه .

ومع دخول التحول الرقمي مع نهاية عام 2019 اصبح التركيز على الاقتصاد الرقمي واصبح اهم أولويات الحكومة لتسهيل الأعمال الحكومية والتجارية والشراكة بين القطاعين العام والخاص وتوفير الوقت والجهد وتوفير فرص العمل وذلك لتحسين مؤشرات الاقتصاد الوطني وكما نلاحظ ومن خلال الجدول رقم (5) وبعد التحول الرقمي وفي عام 2021 ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من 32122.7 مليون دينار الى 36077.5 مليون دينار في عام 2023 وبنسبة نمو 2.2% عام 2021 الى 4.4% عام 2023 وانخفضت البطالة من 24.1% عام 2021 الى 22.8% عام 2023 ومن خلال الجدول رقم (6) نلاحظ أن مساهمة الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات في الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفعت من 2.2% للأعوام

2021-2020 الى 7% للعام 2024 وطبقا للاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي فقد ارتفع إيرادات قطاع الاتصالات وتكنلوجيا المعلومات من 1593.9 مليون دينار وبنسبة نمو3% عام 2022 الى 1775.66 مليون دينار ونسبة نمو 6.3% عام 2024 وقد ارتفعت صادرات قطاع الاتصالات وتكنلوجيا المعلومات من 196.09 مليون دينار ونسبة نمو 5.6% عام 2022 الى 228.084 مليون دينار ونسبة نمو وصلت 8.65% عام 2024

أما بالنسبة للبطالة وبسبب مساهمة الاقتصاد الرقمي في خلق فرص العمل وتخفيض البطالة حيث ارتفع عدد الوظائف المباشرة التي تم خلقها من 18000 وظيفة للأعوام 2020-2021 الى 26000 عام 2024 بالإضافة الى الوظائف التي تم خلقها من خلال تطبيقات التوصيل وتطبيقات خدمات النقل الذكية وتعهدات العملية التجارية وغيرها من الوظائف.

جدول رقم (7): نسبة التضخم قبل وبعد التحول الرقمي للأعوام 2015 – 2023
المصدر: البنك المركزي الأردني، التقارير الإحصائية السنوية

السنة	نسبة التضخم %
2015	% 2
2016	% 1.8
2017	% 3.3
2018	% 4.5
2019	% 1.3
2020	% 1.4
2021	% 1.4
2022	% 2.5
2023	% 2.7

من خلال الجدول رقم (7) نلاحظ التذبذب والاختلاف في نسب التضخم من عام 2015 ولغاية عام 2018 ففي عام 2015 وصلت نسبة التضخم 2% وفي عام 2018 ارتفعت نسبة التضخم 4.5% ويعود السبب في ذلك الى ارتفاع أسعار المحروقات التي أدت الى ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية وأسعار خدمات النقل والشحن وغيرها من المواد وفي عام 2019 انخفضت نسبة التضخم 1.3% لتبقى مستقرة نسبيا عند 1.4 % في عام 2021 ويعود السبب في ذلك الى انخفاض النشاط الاستهلاكي وانخفاض الطلب على السلع والخدمات بسبب ارتفاع نسبة البطالة وتدني مستويات الدخل التي هي بالأساس حدثت بسبب جائحة كورونا وعند تنشيط الاقتصاد الرقمي والاهتمام به من قبل الحكومة الأردنية ووضع الاستراتيجية للأعوام 2021-2025 للتحول الرقمي . انتعش الاقتصاد وبدأ بالتعافي من جائحة كورونا وقد ارتفع الدخل وانخفضت نسبة البطالة نتيجة مساهمة الاقتصاد الرقمي في التنمية الاقتصادية والناتج المحلي الإجمالي بالتالي سيرتفع الطلب مرة أخرى على السلع والخدمات مما يؤدي

الى ظهور التضخم مرة أخرى، ولكن بنسب اقل من الأعوام ما قبل التحول الرقمي ففي عام 2022 و2023 أشار الجدول رقم (7) الى نسب تضخم اقل ما قبل التحول الرقمي ونسب متقاربه أيضا. ففي عام 2022 نسبة التضخم وصلت الى 2.5% بينما عام 2023 وصلت نسبة التضخم الى 2.7%.

من خلال بيان لبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي والبطالة والتضخم وهي مؤشرات مهمه تشير الى الوضع الاقتصادي في الأردن وبعد تحليل الأرقام وإيجاد الفوارق قبل وبعد التحول الرقمي وحسب الفرضية الأولي التي تم صياغتها وهي يوجد علاقة ارتباطيه موجبه تؤدي الى ارتفاع في نسب التنمية الاقتصادية في الأردن نتيجة تطبيق الاقتصاد الرقمي.

فإننا لكل مما سبق ومن خلال التحليل السابق لمؤشرات التنمية الاقتصادية نستطيع إثبات الفرضية على أن التحول الرقمي أو الاقتصاد الرقمي يؤثر إيجابيا في على التنمية الاقتصادية ومؤشراتها وأدت الى ارتفاع في نسب الناتج المحلي الإجمالي وخفضت من نسب البطالة والتضخم.

الفرضية الثانية:

يوجد تشاركيه بين الجهات الرسمية المسؤولة عن الاقتصاد الرقمي والجهات الأخرى سواء كانت حكومية أو غير رسمية (قطاع خاص) التي تساهم في التنمية الاقتصادية.

لكل ما سبق ومن خلال تحليل البيانات للجداول السابقة فإننا نجد أن هناك تشاركية حقيقية بين الجهة المسؤولة عن الاقتصاد الرقمي (وزارة الاقتصاد الرقمي) وبين الجهات الحكومية الأخرى من خلال التدريب والتعليم المستمر على استخدام تكنلوجيا المعلومات وذلك من اجل الوصول الى أهداف الاستراتيجية الوطنية بالإضافة الى التشاركية مع القطاع الخاص وإزالة العقبات وتسهيل الإجراءات للقطاع الخاص للسير قدما اتجاه التحول الرقمي من اجل تخفيض نسب البطالة وخلق فرص عمل جديده التي تؤدي الى ارتفاع الدخل الذي يساهم في التنمية الاقتصادية .

2- النتائج:

أ- أن التحول الرقمي (الاقتصاد الرقمي) له دور كبير في التنمية الاقتصادية حيث يزيد من فرص العمل ويخفض من نسب البطالة ويخفض أيضا من نسب التضخم كما انه يساهم في ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي.

ب- ارتفاع أعداد المتدربين على استخدام التقنيات الحديثة وتكنلوجيا المعلومات مما يخفض من محو الأمية الرقمية لدى جميع فئات الأعمار.

ت- ان الاقتصاد الرقمي عمل على توفير الوقت والجهد بشكل كبير نتيجة استخدام التقنيات الحديثة

ث- وجود تشاركيه حقيقيه ومساهمه فعاله بين القطاعين الحكومي والخاص في مجال تكنلوجيا المعلومات والتحول الرقمي.

3- التوصيات:

أ- التحول الكامل وشمول جميع الخدمات الحكومية لتصبح رقمية بالكامل.

ب- زيادة أعداد المتدربين والحث على التعلم في استخدام التكنلوجيا المتقدمة وإنشاء مراكز متخصصة للتدريب وإدخال منهاج كامل للاقتصاد الرقمي في المدارس ليصبح مجتمع رقمي

ت- إنشاء تخصص جديد في الاقتصاد الرقمي واعتماده من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

ث- زيادة موازنة وزارة الاقتصاد الرقمي وحثها على الابتكار وعمل الأبحاث لمزيد من التقدم في والازدهار في مجال تكنلوجيا المعلومات لتصبح المملكة منافسه لدول العالم في هذا المجال.

ج- إزالة أي عقبات وعوائق أمام القطاع الخاص للتوسع في أعمالها من خلال التحول الرقمي بالكامل.

المصادر والمراجع

1. الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي.
2. مصطفى، عبدالرحمن فرج السيد. (2022) دور الاقتصاد الرقمي في النمو الاقتصادي، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، المقالة 30 المجلد13 العدد 3 ,2022/3
3. البار، عدنان مصطفى، (2019) الاقتصاد الرقمي، جامعة الملك عبد العزيز.
4. الاقتصاد الرقمي: التعريف والخصائص والأهمية، وتأثيره على التنمية في البلدان العربية، اقتصاديو العرب، مواضيع معاصرة، اقتصاد، اقتصاد عربي.
5. بالخضر شاكر، (2008)، "الاقتصاد المعرفي بين الفرص والتحديات"، الجزائر، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ص 9
6. حميدي، عبدالرزاق، "اقتصاد المعرفة وتعزيز تنافسية المؤسسة: مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، ص 4-5
7. الاتحاد الدولي للاتصالات، (2010-2011) اتجاهات الإصلاح في الاتصالات، تفعيل عالم الغد الرقمي ص24.
8. نعمه , زينب هادي ,(2015),تحليل العلاقة بين الاقتصاد الرقمي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في ماليزيا والإمارات العربية المتحدة للمدة (1999-2013)مع الإشارة للعراق، أطروحة دكتوراه، جامعة كربلاء .

9. مجلة المعلوماتية، البيئة الرقمية بين سلبيات الواقع وآمال المستقبل، العدد التاسع , 2013
10.ص 4 الموقع http://www.infomag.news.sy/index
11.وزارة الاقتصاد الرقمي، الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي والخطة التنفيذية (2021–2025)
12.إبراهيم، نعمة الله نجيب، (2000) أسس علم الاقتصاد، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، ص.499
13.الربيعي، علي مهدي داود، (2009)، التحليل الاقتصادي لمؤشرات التنمية المستدامة في بلدان أسيوية مختاره، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد.
14.طالب، عوض (2015)، مدخل الى الاقتصاد الكلي، عمان، دار وائل للنشر، الطبعة الخامسة.
15.البعلبكي منير (2013)، ميزان المدفوعات، موسوعة المورد.
16.التقرير السنوي، البنك المركزي الأردني , 2020,2021,20,2023
17.التقرير السنوي، المسوحات السنوية، دائرة الإحصاءات العامة ,2020
18.الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي، وزارة الاقتصاد الرقمي 2021-2025